النظم الاقليمية والإقليمية الجديدة - إطار مفاهيمي

الطيب البدري طه محمد احمد

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 02

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol. 15- 2020, No. (2)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (2)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

النظم الاقليمية والإقليمية الجديدة

إطار مفاهيمي

الطيب البدري طه محمد احمد

المستخلص

تتناول هذه الورقة بروز وتبلور مفهوم النظم الاقليمية الجديدة وتهدف ألي استجلاء الابعاد المعرفية والنظرية لمفهوم الاقليمية والنظم الاقليمية كمفهوم حديث طغي علي حقل الاقتصاد السياسي الدولي بصورة كبيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وترسخ مع نهاية الحرب الباردة كما تهدف الورقة للتعريف بالخصائص المميزة للنظم الاقليمية والدوافع التي أدت الي قيامها ووظائف وادوار هذه النظم في عالم يتسم بالدينامية والتغير المضطرد. تتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيس مفاده ما هي الاقليمية ؟ لماذا وكيف برزت ظاهرة الاقليمية الجديدة وماهي دوافعها ولأهدافها؟ تنطلق الورقة من فرضية رئيسية منطوقها أن المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية الراهنة فرضت واقعا جديدا يتطلب اعادة تعريف النظم الاقليمة لأهدافها وأدوارها ووظائفها بما يلبي مطلوبات هذا الواقع الجديد المتجدد , وتنبع أهمية الورقة من الدور المتنامي للنظم الافليمية في اقتصاد معولم ومرتبط بالتحولات السياسية التي تشهدها الساحة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وانحسار النماذج غير الليبرالية واضمحلال مفهوم علاقة الشمال والجنوب الذي طغي علي الاقتصاد السياسي العالمي طوال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية , واستخدمت الورقة المنهج الوصفي بشكل متكامل يضمن وصف وتصنيف وتحليل البيانات والمعلومات بما يخدم غرض الورقة , وتوصلت الورقة الي نتائج أهمها أن المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية أثرت علي مفهوم النظام الاقتصادى الاقليمي واكسبته حيوية ومكانة بارزة في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: النظم الاقليمية - الاقليم – الاقليمية الجديدة.

مقدمة

في الربع الأخير من القرن العشرين، وفي القوت الذي تسابقت فيه الأمم والشعوب في سبيل تحقيق وحدة أقاليمها بعد أن سحقتها براكين الخلافات الإقليمية وأسالت دماء الملايين من أبنائها، عاشت الدول ولم تزل تعيش عصر المنظومات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة فهناك شعوب ودول لا يجمع بينها تاريخ ولا حضارة ولا دين ولا لغة مشتركة تحاول جاهدة البزوغ والانخراط في تلك الترتيبات والمنظومات لتحقيق أهداف ومصالح إستراتيجية معينة قد تكون مشروعة أو لا تكون كذلك [1]وليس ببعيد أن ينتهي الأمر بها بعد فترة وجيزة إلى وحدة إقليمية جديدة تخفي معها الإقليمية الوطنية ووحدة الدولة، بعد أن الطبع هذا العصر باتجاه عالمي نحو التكتل الاقتصادي وظهور تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية معاصرة بدلاً من التكتلات السياسية، وأصبح الصراع والتنافس للسيطرة على الأسواق السمة البارزة لهذا الاتجاه[2] ونظراً لأهمية الموضوع وحيويته، تم توضيح مفهوم الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة لها وإبراز خصائصها ومستوياتها، وللإحاطة تم تقسيم الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي كالآتي:

المحور الاول : مفهوم الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة

أصبح من المتعارف عليه إن البحث في الإطار المفاهيمي يعد ضرورة عملية وموضوعية قبل التوغل في الدراسة، إذ يعد الركيزة التي تبنى عليها مدلولات الدراسة، وتصبح هذه المفاهيم المفاتيح الرئيسية والطرائق الدالة التي يتم الاستناد إليها والاستعانة في عملية بحثية منظمة، ولا سيما إذا ما علمنا أن هناك عدداً من المفاهيم ذات العلاقة بمفهوم الإقليمية الجديدة، سيتم تناولها تباعاً وقبل مفهوم الإقليمية الجديدة، وعلى النحو الآتي:

الإقليمية والإقليمية الجديدة

لقد تباينت الآراء وتشعبت الطروحات في مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة، فصحيح أن ميثاق الأمم المتحدة لم يأت بتعريف للإقليمية، بيد أن ذلك لا يعني أنها ليست ظاهرة فعلية تلمس أنصارها جذورها وبذورها بعد احتدام الجدل بينهم وبين أنصار العالمية حول أيهما يجب أن يحظى بالأولوية والاهتمام، لكن من المفروض بداءة التعرف على مفهوم الإقليم قبل التطرق إلى مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة للإحاطة بالموضوع مدار البحث.

---

[1] -David A, Lake and Patrick M. Morgan, Regional Orders: Building Security in Anew world, Pennsylvania State University press, U.S.A, 1997, p.4-6. Also: William Thompson, The Regional Subsystem A Conceptual Explication and propositional in Ventory, New York, 1995, p.p.91-95.

[2]- ميثاق خير الله جلود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، مجلة متابعات إقليمية، العدد 8، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، تشرين الأول، 2008م، ص7، كذلك محمد عيسي عبد الله موسي إبراهيم ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998م، ص106.

تعريف الإقليم

رغم شيوع مفهوم الإقليم(Region) في الكتابات السياسية، فإن الآراء اختلفت حول تعريف محدد وواضح له، (فلغويا) يعد الإقليم جزء من الأرض نميز عن غيره[3] حيث توافرت فيه ميزات معينة ديمغرافية واجتماعية وسياسية أو ثقافية يندرج في مكنوناته سطح الأرض وما تحتها وما فوقها من طبقات حيوية، تجعل منه كتلة متجانسة ومتميزة عن غيرها من الأقاليم[4] وهو مشتق من الفعل أقلم – يؤقلم- تأقلم وسمي إقليماً لأنه مقلوم من الإقليم الذي يتاخمه أي مقطوع منه[5]أما الإقليم من ناحية الاصطلاحية فله العديد من المعاني المختلفة إذ يشير إلى الجزء من الكرة الأرضية الذي تباشر عليه الدولة سلطانها مباشرة جامعة مانعة من حيث إن الأصل في سلطان الدولة لا يتجاوز إقليمها ولا يمارس سلطان غير سلطانها[6] أي إن إقليم الدولة لا يشمل الإقليم الأراضي فقط بل يتعدى ذلك إلى سطح الأرض والبحر الإقليمي وطبقات الجو أي يقسم إلى إقليم بري وبحري وجوي[7] ويشير كذلك إلى مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً التي تجمعها خصائص مشتركة مثلا: مستوى التطور، والثقافة، والتاريخ المشترك، والعادات ، واللغة المشتركة...وما إلى ذلك والتي تتفاعل فيما بينها سواء تعاوناً أو عداء وعلى النحو الذي يؤثر فيه كل منهما في السياسة الخارجية لغيره من الدول الأخرى[8]

كل ذلك يعني إن الإستراتيجيات الإقليمية تتضمن أهدافاً، ومصالح سياسات وعلاقات بين الفاعلين الإقليمين في ذلك الإقليم مع بعضهم البعض. وهذه الصفات هي التي تعطي الإقليم شخصيته ومكانته وذاتيته المتميزة[9] ويعد الجغرافي الألماني (فردريك راتزل)أول من أشار إلى فكرة الأقاليم في السياسة الدولية[10] من خلال صياغته للقوانين السبعة حول فكرة الحتمية والمجال الحيوي المتمثلة بنمو السكان وما يصاحبه من تطور في مختلف الميادين[11].

وهكذا يبدوا اختلاف الباحثين في إيجاد تعريف محدد للأقاليم بسبب تعدد المناهج المعتمدة من قبلهم فمنهم من عرفه بدلالة الانسجام النسبي والولاء كالوطن العربي، ومنهم من عرفه بدلالة المصالح التي تجمع دول الإقليم من دون غيره كإقليم جنوب شرق آسيا. وهذا يعني أن الإقليم هو مفهوم متعدد الجوانب ولا يتضمن جانب واحداً بيد أن الجميع اتفق على أن العامل الجغرافي يعد عاملاً مشتركاً في تحديد مفهومه على وفق المفهوم التقليدي. بذلك يبدوا إن الإقليم الجغرافي يعني: مجموعة الدول المتجاورة جغرافياً والتي تتفاعل سياسياً مع بعضها، سواء أكان التفاعل تعاونياً أم عدائياً وعلى النحو الذي يؤثر فيه كل منهم في السياسة الخارجية لغيره من الدول الأخرى.

تعريف الإقليمية الجديدة

بدءاً لا بد من الإشارة إلى أنه ليس ثمة اتفاق في الرأي بشأن مفهوم الإقليمية(Regionalism) التي ينهض عليها العمل الإقليمي الجماعي في إطار مجموعة من الدول أو تنظيمات دولة معينة، إذ لا يزال الجدل قائم حول مفهومها، مما دفع فريق من الباحثين إلى التمسك بمقولة أنه من الأفضل تطبيق تلك الفكرة على حالات معينة من التكتلات والتجمعات الدولية من دون غيرها، وفي المقابل أكد فريق ثان على أهمية إيجاد تعريف محدد لها، لكن هذا الرأي لم تتم ترجمته إلى واقع علمي ملموس[12] وعنصر الإقليم مستل من كلمة الإقليمية التي توصف بها المنظمة ونشاطها والإقليمية لغة هي اسم مصدر مشتق من الاسم إقليم[13] أما الإقليمية اصطلاحاً فهي مفهوم جيوستراتيجي وصيغة من صيغ العمل الدولي الجماعي التي عرفها المجتمع الدولي مفهوماً أساساً بعد الحرب العالمية الثانية في مجال التنظيم الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وتعد الإقليمية مكملة للنظام الدولي الهادف لتنظيم المجتمع الدولي[14] وهي جزء من ذلك النظام وعرفت أيضاً بالأنظمة الإقليمية التي أبرزت وأفرزت مجموعة من التكتلات التي هي أعلى من مفهوم الدولة وأدنى من النظام الدولي فهي إذن بمثابة صلة الوصل بينهم مشترطة التقارب الجغرافي أو الاجتماعي أو الفكري... وبالإمكان إدراك مفهوم النظام الإقليمي بدلالة النظام الدولي من حيث إن أول نظام فرعي من الثاني أو تابعاً له أو أحد مكوناته، وأن كليهما يشكل نسقاً من

---

[3] - أحمد حسن الزيات، وإبراهيم مصطفي، المعجم الوسيط، الإدارة العامة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، 2003م، ص101.

[4] - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة والإعلام، ج1، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999م، ص246.

[5]- لويس مألوف ، المنجد في اللغة والإعلام، ط27، دار الشروق، بيروت، 1986، ص652.

[6] - حافظ علوان الدليمي، المدخل إلى عالم السياسة، المكتبة الوطنية، جامعة بغداد، 1999م، ص78، كذلك أنظر: إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية: الدول والحكومات، منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر، 2006/ ، ص21.

[7] وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامه للنشر والتوزيع، ودار المشرق الثقافي، الأردن، 2010م، ص61.

[8] - Paul A. Tharp, Regional International, Organization, Maritns Press. New York, 1971.p.2.

[9]- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972م، ص103.

[10] - السياسة الدولية هي محصلة التفاعل السياسي الدولي التي تنطوي في آن واحد، على نوع من الصراع والتعاون وربما التنافس بين دولتين أو أكثر، وذات التأثير السياسي في سلوك الأطراف المتفاعلة في النظام السياسي الدولي، أنظر: جيفري روبيرتس وليستار ادوارد، القاموس الحديث، للتحليل السياسي، ط1، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999م، ص222.

[11] - محمد طه البدوي، النظرية السياسية العامة للمعرفة السياسية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1986، ص169- 170.

[12]- أحمد الرشيدي، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، في: جميل مطر وعلي الدين هلال(محرران) الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص214.

[13] - Leland Rich and Edward Hamper, The Charter of The United Nation, Commentary, 1946,p.184.

[14] - يوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي ، ط1/ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د. ت)، ص43.

أنساق تحليل السلوك السياسي في المحيط الدولي[15] ويعد النظام الإقليمي كما برى عدد من الباحثين نتاج تفاعلات مكونات النظام الدولي، سواء تفاعلاته على مستوى قوى النظام الدولي أم على مستوى الدول[16]

ورغم الاعتراف رسمياً بفكرة الإقليمية منذ عهد عصبة الأمم بوصف الترتيبات الإقليمية صورة من صور العمل الجماعي الذي ينهض في إطار تنظيمات دولية إقليمية معينة لكن مع هذا لا يوجد مفهوم محدد لهذه الظاهرة، بل أن حتى ميثاق الأمم المتحدة لم يأت لنا بتعريف محدد لها، غير أنه أولى أهمية خاصة للمنظمات الإقليمية وخصص الفصل الثامن منه لها، إذا أشارت المادة(51) من الميثاق إلى"إمكانية إنشاء تنظيمات إقليمية تعالج أمور حفظ السلم والأمن الدوليين بما يتلاءم ومقاصد الأمم المتحدة[17] وعليه فإن الإقليمية كاتجاه في العلاقات الدولية، هي ظاهرة قديمة حديثة في نفس الوقت ظهرت بعد الحرب العالمية الثاني ونشطت في خمسينات القرن المنصرم كاتجاه للتوحيد في القارة الأوروبية ثم انتشرت إلى الأجزاء الأخرى من العالم[18] فبعد نلك الحرب أصبح نشوء الكتل الإقليمية سمة متعاظمة للسياسة العالمية. وفسر منظرو العلاقات الدولية تلك التطورات من منطلق إقامة التوازن مع قوة مهيمنة أو عظمى تحمى الدول الصغيرة ضد دولة كبيرة وقوية ونحافظ على علاقات سياسية سليمة وتعاونية[19] وأدرك الباحثون في العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي، الأقلمة على أنها" نشاط بين الدول يتراوح بين تنسيق قوى للسياسة وإن يكن أوليا كنموذج القائم في آسيا، المحيط الهادي "الباسفيك" وبين التكامل التام في إطار سوق مشتركة على نمط الاتحاد الأوروبي" [20] وفي نطاق القانون الدولي، هي تجمع يقوم بين فريق من الدول في ظل تنظيم حكومي قانوني تؤلف بين أطرافه صلات من التجاور والثقافة أو المصالح المشتركة[21] وبذلك هي تقترب من اللامركزية في التنظيم القانوني الداخلي. وقد دفع هذا التقريب كثيراً من الشراح إلى القول إن الإقليمية في القانون الدولي تعبير عن اللامركزية في النظام الدولي[22] ويكون وجود المنظمة العالمية شرطاً لوجود المنظمات الإقليمية وتخضع الأخيرة لسلطات وإشراف الأولى، حيث تلعب المنظمات الإقليمية دوراً بالغ الأهمية في ميدان التنظيم الدولي في الوقت الراهن[23].

ويرجع الباحثون بزوغ الإقليمية إلى مسببات عديدة منها:[24] الأسباب السياسية والمتجسدة برغبة الدول في بلوغ مكانة سياسية كبرى أو إنجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم سواء عن طريق اتحاد اقتصادي أو تكتل سياسي إقليمي أو لأسباب أمنية تتجسد بحاجة الدول إلى الأمن بسبب سياسات الحرب الباردة بين القوتين العظمتين وعدم الثقة بقدرات الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين [25] وبذلك فإن الأقلمة تمثل نشاطاً رديفاً لنشاط الدولة الذي يصبح فيه (المحلي) أكثر ارتباطاً بـ(الإقليمي) أي العمليات السياسية والاقتصادية من دون الوطنية، فنحن لا نعيش في عالم بلا حدود ولكننا نعيش في عالم لم تعد الحدود تمثل فيه حواجز مادية أو فكرية في وجه فيض من التأثيرات العالمية في وجودنا وبغض النظر عن المعايير المختلفة في تحديد مفهوم الإقليمية، فقد درج العرف على اعتبار التنظيم الإقليمي هو كل تنظيم دولي ضم عدد محدداً من الدول وفق الشروط التي صاغتها الأطراف المشتركة في الاتفاقية المنشئة له[26].

أما الإقليمية الجديدة (The New Regionalism) فهي اتجاه جديد في التعاون ظهر ما بعد فترة الحرب الباردة بين عدد من دول إقليم ما لحل خلافاتهم وصراعاتهم وأكثر ما تشار إلى التعاون والاندماج والتكامل إذ إنها تتجاوز الأهداف الاقتصادية لتعتنق الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية والعالمية والسعي إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون والثقة وقد تطورت هذه الظاهرة في أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي تطوراً هائلاً وكذبك في جنوب شرق آسيا وقد سادت الإقليمية الجديدة بعدها ظاهرة عالمية في حقيقتها خلال الحرب الباردة إلا أنها كانت خاضعة لاحتياجات المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ولم تستطع تسوية خلافاتها إلا بتدخل اللاعبين الخارجيين[27] وهكذا أصبح تدخل القوى الخارجية في صياغة التراتيب الإقليمية الجديدة (الاقتصادية ، السياسية ، العسكرية)سمة الإقليمية الجديدة حتى وقتنا الحاضر. وأريد بالإقليمية الجديدة، تلك الموجه الحديثة من العلاقات والترتيبات الهادفة للتعاون وللتكامل والاندماج التجاري والاقتصادي والسياسي والأمني الإقليمي، التي أصبحت تمثل إحدى أهم الظواهر السياسية والاقتصادية والتي أخذت بالتبلور على نحو واضح منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين على شكل تجمعات وترتيبات وتكتلات تجارية اقتصادية تقنية إقليمية عملاقة

---

[15] - Barry Bazan and Ole Weaver, Regions and power: The Structure of International Security, Cambridge Studies International Relations, Cambridge University press, U.S.A, 2004,p.42.

[16] - أيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي، في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010م، ص53.

[17] - أنظر نص المادة(51) من ميثاق الأمم المتحدة.

[18] - Richard Roseerance. International Relation: pease And War, Hill Book Company , New York, 1973.p.304.

[19] - جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، دبي، 2004م، ص857.

[20] - ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة، اتجاهان جديدان في السياسة العالمية، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998م، ص5.

[21]- حسن الجبلي ، الفكرة الإقليمية في المنظمات الأوروبية والأمريكية، مطبعة شفيق، بغداد، 1967، ص3.

[22]- إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1984، ص511.

[23] - Wolf T. A. Coulombs, International Relations, Relations, Cliffs prentice Hall, Englewood, 1978, p. 285-287.

[24]- حسن الجبلي مصدر سابق ' ص 4

[25] - Durbin Sanders, Company International, politics, New York, 1971.p.338-341.

[26] - Graham E, Fuller and John Arquilla Intractable Problem of Regional power Obris, Vol.40,No.4.1996.p.11.

[27] - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص115.

وسادت المجتمع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة[28] فقد اتجهت معظم دول العالم إلى تبني إستراتيجية الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والسياسية وقد علق الإستراتيجي الإنكليزي(Bhagwati) في هذا الشأن بقوله(لا يوجد سياسي سعيد ما لم يسعى للانضمام إلى تكتل واحد على الأقل.. وهذه المرحلة هي المرحلة التي تعرف بموجة التكتلات الإقليمية الجديدة أو الموجه الثالثة[29] وهنا كلمة (جديدة) قد تؤخذ كإشارة زمنية بعد أن برز جدل محتدم من قبل الاقتصاديين والسياسيين نتيجة تقسيم الاقتصاد العالمي إلا ثلاث كتل[30] واستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث و تنشئ الكتل أو التجمعات الإقليمية الكبرى والجديدة وبين المضمون السياسي والإستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظام الدولي طوال الحرب الباردة وبذلك يبدوء أن الإقليمية الجديدة تختلف عن إقليمية الستينيات من القرن المنصرم، إذا أنها ليست امتداداً أو تعبيراً عن مصالح إقليمية بقدر ما هي استجابة للمتغيرات العالمية التي سادت بعد الحرب الباردة وبروز ما سمي بالنظام الدولي الجديد فهي من المفاهيم التحليلية الحديثة نسبياً التي تستند أساساً على التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي لدراسة وتحليل مستوى وكثافة التفاعلات الدولية بين عناصر أي منظومة إقليمية تجمع عدد من الدول سواء في إقليم جغرافي معين أو نشأته واستخدامه من جانب قوى خارجية[31].

ومن مسلمات القول بأن الإقليمية الجديدة أصبحت بمثابة الأداء الرئيسية لإدارة الصراع الاقتصادي العالمي لم تعد التكتلات الاقتصادية والتجارية للإقليمية الجديدة مجرد ظاهرة مميزة في حقل العلاقات الدولية وإنما غدت تشكل محور العلاقات في عالم ما بعد الحرب الباردة، على وفق أرضية التلاقي والاتفاق في الرؤى والمصالح الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء في الوقت الذي تتحرك انطلاقاً من نزعة تميزية وحمائية ضد جميع دول العالم غير الأعضاء في التكتل الإقليمي[32]وتبعاً لذلك أسهمت ظاهرة الإقليمية الجديدة في إعادة مؤسسة النظام الدولي، ولا سيما في إطاره الاقتصادي بحيث يتلاءم والمتغيرات الجديدة، الأمر الذي جعل من الكتل الإقليمية حلقة وسيطة بين الدول القومية وبين النظام العالمي مما ترك تأثيراته المباشرة وغير المباشرة في النظم الإقليمية حتى أصبح ينظر إلى الإقليمية الجديدة كعلاج للمشكلات الحرجة على الصعيد الدولي، ولا سيما المشكلات الاقتصادية أو مواجهة التحديات الأمنية... وما إلى ذلك من تحديات[33]

وعليه فإنه إلى جانب التنظيمات الإقليمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مثل المجموعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) وجامعة الدول العربية [34] تتطور الآن مظاهر أخرى للترتيبات والمنظومات الإقليمية الجديدة مثل الآسيان، والأيكو، والنافتا، والآبيك ورابطة الدول المستقلة (الكومنولث) من دون أن ينفي ذلك وجود مظاهر أخرى للإقليمية الجديدة تتجه باتجاه التفتيت والمتمثلة بالترتيبات الإقليمية الأمريكية، ولا سيما الشرق أوسطية الجديدة الهادفة إلى بناء نظام إقليمي جديد تكون فيه الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل المحور الرئيسي لها[35]. ولمفهوم الإقليمية الجديدة دلالتان أولهما فنية: بمعنى أنه لا ضرورة لوضع تعريف محدد للترتيبات أو التنظيمات الإقليمية حتى يبقى الاصطلاح واسعاً عند التطبيق ويمتد مفهومه ليشمل كل أنواع الاتفاقات والتحالفات والتنظيمات سواء تلك التي تربط بين دول تقع في منطقة جغرافية واحدة أو بين دول تربطها مصالح مشتركة حتى ولو لم تكن متجاورة جغرافياً[36] على وفق دلالة كهذه عد من التكتلات والمنظمات الإقليمية، والمنظمات القائمة على الجوار الجغرافي ، أو الرابطة الحضارية كجامعة الدول العربية والأحلاف العسكرية القائمة على وجود مصالح سياسية وعسكرية بين مجموعة من الدول وهذا المعيار لا يعد العامل الجغرافي في أساس بل مكملاً للتكتل الإقليمي[37] ثانيهما: إرادية: بمعنى أنه من الصعوبة وضع معيار عملي للإقليمية الدولية أو إيجاد قواعد لتحديدها والإقليمية في نظر هذا الاتجاه تعني(مجموعة من العلاقات

---

[28]- محمد السعد إدريس الإقليمية الجديدة، ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مؤسسة الإهرام ، القاهرة، تشرين الأول 1999م، ص34.

[29]- بإمكان إرجاع(الموجه الإقليمية الأولى) إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حينما انطلقت ظاهرة الإقليمية من الحيز الأوروبي إلى أنحاء المعمورة، ثم جاء التوجه العالمي الشديد نحو التكتلات الاقتصادية ضمن ما بات يعرف (بالموجه الإقليمية الثانية) التي بزغت في عقد الثمانينات من القرن المنصرم وتحديداً ما بين (1979- 1986) عندما بدأ أعضاء المجموعة الأوروبية العمل بمقتضى السوق المشتركة حتى اكتملت بحلول عام 1992م وأمست ظاهرة ملازمة لتطور العلاقات الاقتصادية، وصولاً إلى الثورة العلمية والتكنولوجية التي ساعدت على زيادة أفاق التبادل والتعاون بين الدول بعد الحرب الباردة، لتبرز على أثرها معالم(الموجه الإقليمية الثالثة) أو ما بعد الإقليمية، والتي بدت أكثر قوة بظهور الفضاءات الاقتصادية المتعددة للاستزادة أنظر :G .V. C. Nadia, Multilateralism and Regional Security: Can the Asian Regional Forum Really Make a Difference? Asia pacific Issues, No 45, 2004, p38-42 Also: Byon Hank and Melvin Cutrov, China, Under Threat: The politics of Strategies And Diplomacy, Napkins University press, U. S. A, 1995,p.89.

[30] - نقلاً عن : عبد الله المناعي، الأبعاد الاقتصادية لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 6، مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، ربيع 2007م، ص18.

[31] - صالح محمود القاسم، الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945م – 1989م، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1999م، ص18. كذلك، عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، مؤسسة الإهرام، القاهرة ، أيلول 1993م، ص27.

[32]- أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو1992م، ص56.

[33]- محمود محي الدين ورشا عبد الحكيم، الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1998م، ص289.

[34]- سعيد محمد أحمد باناجة ، الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ص123.

[35] - Havvy M. Sapolsky, America the Strategy of Restraint in the Face of Temptation, New York, 2001, p.57.Also: Joseph S. Nye, U.S. power and Strategy After Iraq, Foreign Affairs, Vol. 82, No:4,Jule- August2003,p.50.

[36]- محمد السيد سعيد، النظام الإقليمي العربي عد حرب الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجي، القاهرة، 1991م، ص261.

[37]- ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1985، ص283.

الناشئة بين مجموعة من الدول لا يشترط تجاورها جغرافيا وتعكس إرادتها في التعاون المشترك التي تتوقف طبيعته والمنطقة التي يتم فيها التعاون على رغبة الدول وإرادتها[38] لأجل ذلك برز اتجاه تبناه بعض الكتاب العرب ومفكرين غربيين يدعو إلى ضرورة إضافة كلمة أخرى إلى الإقليمية حتى يكون بالإمكان فهم معناها ومبتغاها وفحواها، لذا يتحدث أصحاب هذا الاتجاه عن الإقليمية الجغرافية والإقليمية السياسية والإقليمية الثقافية –الحضارية ولأجل تحديد المغزى من المفهوم، نرى ضرورة استخدام معايير محددة الدلالة لفهم مقصدها الواضح من خلال:

المفهوم الجغرافي (الإقليمية الجغرافية)

يرى أنصار هذا المفهوم أن الإقليمية تدل على وجود وحدة جغرافية تضم حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول المستندة إلى التجاور الإقليمي، في رقعة جغرافية واحدة تمثل نظاماً إقليمياً (فرعيا) في النظام الدولي يميزه تفاعل الأطراف فيه[39]من حيث أن الترتيبات والتنظيمات الإقليمية تشمل دولاً تقع في منطقة جغرافية معينة منطلقين من فكرة إن لكل منطقة جغرافية همومها الخاصة بها والناشئة بسبب الجوار الجغرافي[40] ومع وضوح فكرتهم إلا أن أصحاب هذا الاتجاه المستند إلى الروابط الجغرافية في تحديد مفهوم الإقليمية اختلفوا في وصف الحدود الجغرافية للإقليم، فمنهم من يرى ضرورة أن تقع الدول الأعضاء في التنظيمات الإقليمية في منطقة جغرافية واحدة مؤكدين إن القرب الجغرافي بين دول معينة شرطاً جوهرياً لوجود الإقليمية[41] أما الرأي الأخر فيرى إن دخول دول من خارج جغرافية الإقليم لا يصطدم بالضرورة بمفهوم الإقليمية حسب أنصار هذا الاتجاه هي ظاهرة جغرافية بحتة، وأنه من المنطقي توافر عنصر التقارب الجغرافي في أي وقت أي ترتيب إقليمي، لأن الإقليمية هي أصلاً فكرة جغرافية ولا يشترط في هذا المعيار أن تكون الإقليمية متصلة إذ يمكن للمياه فصل أجزاء الإقليم عن بعضها.

أ.الثقافي- الحضاري(الإقليمية الثقافية – الحضارية)

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العامل الجغرافي لا يعد المقوم الأساس لقيام الترتيب الإقليمي وإلا كيف يتم تفسير قيام بعض التنظيمات الإقليمية باستبعاد دول أو كيانات سياسية من عضويتها تقع في المنطقة الجغرافية ذاتها يشملها الاختصاص المكاني للترتيب الإقليمي كاستبعاد جامعة الدول العربية لإسرائيل من عضويتها وعدم انتماء كندا لمنظمة الدول الأمريكية[42] وأنه من الخطأ قصر الترتيبات الإقليمية على الدول المتجاورة جغرافيا لأنه لا يمكن إقامة روابط إقليمية على أسس وحدة اللغة والتاريخ فضلاً عن المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة ويذهب بعض الكتاب إلى أن اللغة والمواصلات والروابط العقائدية والدينية بين الدول كفيل بتحديد معيار الإقليمية[43] وبزوغ ترتيب إقليمية يكفي لإضفاء الصفة الإقليمية على أي ترتيب أو تنظيم إقليمي حتى في حالة انعدام أي من عنصري التضامن السياسي أو الجوار الجغرافي كالأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الجماعي الإقليمي، وعدد من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي بين عدد من الدول في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة. وعليه فإن الإقليمية الحضارية الثقافية تشير إلى دراسة علاقة الظواهر الاجتماعية في علاقاتها بالأقاليم الجغرافية التي نوجد فيها مع الاهتمام بالبيئة الطبيعية والثقافية السائدة في الإقليم[44].

ج. المفهوم السياسي والعسكري (الإقليمية السياسية والعسكرية)

إن الإقليمية الجديدة على وفق هذا المعيار تتكون من مجموعة من الدول لا ترتبط بحيز جغرافي بل برباط سياسي بهدف تحقيق أهداف معينة سواء أكانت عسكرية متمثلة بتحالفات أو ترتيبات عسكرية تنظم بموجب اتفاقيات أو معاهدات دولية، أو أهداف سياسية[45] على أساس اعتناقها اتجاهاً أيدولوجياً أو سياسياً واحد لأنظمتها السياسية، مثال على ذلك حلف شمال الأطلسي(الناتو) الذي يشمل دول شمال الأطلسي ودولاً أخرى مثل الولايات المتحدة وتركيا ويقوم هذا المعيار على أساس التقاء المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لمجموعة من الدول بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية أو انتماءاتها الثقافية[46] وإن تخلف أي من عنصري الجوار أو التضامن الاجتماعي بين تلك الدول لا يحول من دون الاعتراف بالتجمعات الإقليمية إذا ما توافرت فيه المصلحة السياسية المشتركة ويرى أنصار هذا المعيار أن هذه التكتلات ستمنح الدول المعنية قوة سياسية دولية أكبر مما لو بقيت وحدها، مما سيعزز مكانتها السياسية الدولية، لتحقق المصلحة المشتركة بين مجموعة من الدول، بوصفها المقوم الأساس والكفيل بقيام الترتيب الإقليمي[47] فالغاية من تلك التجمعات هي تحقيق غايات معينة، فليس هناك ما يمنع على وفق هذا الرأي أو المعيار من انضمام دولة تأخذ بنظام اقتصادي وسياسي معين إلى نجمع أو ترتيب إقليمي جديد بغض النظر عن الموقع الجغرافي لهذا التجمع. وأرى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة ما هو إلا

---

38 - G. Boyd, The Conceptual Study of . International Relations, Bergamo press, New York, 1980, p.3-5.

39 - L. Condor, The International Politics of Regions, Engle Wood Cliffs, A. J, prentice- Hall, 1970, p. 15-17.

40- منصف المرزوقي، عن أية ديمقراطية تتحدثون، ط1، الأهالي للنشر، دمشق، 2005م،ص27.

41 - Gerhard Berry, Regionalism , Organization A United Nations problems, In American Journal of International Law, Vol. 49,1955.p.p.166-167.

42 - R.A. Akindele, The Concept of Regionalism, Revue Egyptienne De Droit International, , Vol. 28,1972.p. 75

43 - Joseph. S.Nye, peasce in parts, Regional and Conflict Regional Organization, Little Brown, Boston, U.S.A. 1971, p.p. 7-8. Also: Werner Felid, Qavin Boyd, Compara- tive Regional Systems, Bergamo press, 1980.,p.3.

44- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م، ص195.

45- رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق، ط1، بلا 2002م، ص70.

46 - جيريفيت تليور،الجغرافية في القرن العشرين، ط2، ترجمة محمد السيد غلاب، مكتبة الأنجاو المصرية، القاهرة، 1983م، ص6-8

47 - Bruce Russet, International Region International System A- Study in political Ecology, Chicago,1967,p. 2.

تجسيد للإقليمية السياسية الجديدة التي اكتسبت طابعها السياسي الاقتصادي بعيداً كل البعد عن الطابع الجغرافي والحضاري والثقافي.

مع إن لكل حقبة تاريخية وإقليم جغرافي وظاهرة إقليمية خصوصيتها ومميزاتها، فإن هناك تشابهاً واسعاً وعلاقات متبادلة بين الفترات الزمنية والأقاليم الجغرافية، إذ شهد العالم منذ أفول عصر الحرب الباردة ولم يزل يشهد ثورة هيكلية وسلوكية في تشكيل العلاقات بين الدول وترتيبات وتحالفات إقليمية جديدة في مختلف القارات تلك الثورة التي وضعت الدول في موقع جديد على رقعة الشطرنج العالمية في مواجهة متغيرات ما بعد الحرب الباردة والقوى المنافسة الأخرى، لتبرز ظاهرة الإقليمية الجديدة[48] والتي حملت ولم تزل تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في النظم الإقليمية والتي قد تكون بمثابة البيئة التي سوف تعمل من خلالها النظم الإقليمية وتفرض عليها التكيف نعها. وعلى وفق قدرة كل نظام على التكيف ستكون قدرته على البقاء والتطور أو التراجع والأنزواء والانعزالية وربما على مواجهة خطر التحلل والتفكك أو خطر الجمود والعجز ويمكن تحديد ثلاثة أشكال لتكيف النظم الإقليمية مع الإقليمية الجديدة هي:

1. الاكتفاء بتطوير الاقتصادية بين الدول الأعضاء وابتداع آليات ومؤسسات جديدة لتحقيق أعلى درجة من الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة.

2. التحول إلى تكتل اقتصادي إقليمي كأقصى درجات التكيف مع ظاهرة الإقليمية الجديدة والشروع بالأخذ بأحد أنواع الترتيبات الإقليمية الاقتصادية كإقامة منطقة تجارة أو اتحاد جمركي.

3.الالتحاق الجماعي بحيث يشمل النظام الإقليمي كل من في ميدانه التنظيمي ويتوقف اختيار كل شكل من هذه الأشكال على أنماط التفاعلات التي تحدث داخل كل نظام إقليمي والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات وكيفية ارتباط النظام الإقليمي بالنظام العالمي وطبيعة توازن القوى والتجانس داخل النظام الإقليمي على الرغم من التأثيرات الجمة التي تحدثها الإقليمية الجديدة إلا أنها لا تزال النجم الصاعد في النظام السياسي الدولي الذي ما يزال يعيش مرحلة انتقالية تسوده الكثير من اختلالات الأداء زادها قسوة تعسف الولايات المتحدة في فرض هيمنتها على مقدراته بوصفها قطباً دولياً مؤثراً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي[49] وبالإمكان تحديد أبرز خصائص الإقليمية الجديدة التي تتميز عن الإقليمية التقليدية بالآتي[50]:

4.الطابع الاقتصادي وأولوية التفاعلات السياسية والأمنية العسكرية والاقتصادية الإقليمية على العوامل الأخرى التي تحدد النظم الإقليمية، ووجود فرصة أكبر للمشاركة في النظام العالمي بدلاً من التهميش والتمييز في المعاملات بين نظام إقليمي وآخر ناتج عن طبيعة وهيكلة النظام الهرمي[51].

5.الاهتمام خصائص التعاون والأمن المشترك والتنافس على خصائص الصراع، وطمس مدرك العدائية والهواجس في تفاعلاتها الداخلية والخارجية نتيجة لتصاعد الاتجاه نحو تبني المنهج الوظيفي القائم على التعاون في مجالات أقل ما تكون 'إثارة للخلاف مما يؤدي إلى تحقيق منافع يصعب بلوغها على نحو منفرد[52].

6.بروز التكتلات والتجمعات والترتيبات الإقليمية الجديدة التي جاءت استجابة للتطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وإذا كان الطابع الاقتصادي البحت قد حكم الإقليمية التقليدية فإن المضمون السياسي والإستراتيجي والأمني، فضلاً عن المضمون الاقتصادي الذي جاء به لإقليمية الجديد قد أخذ يحكم علاقات وتفاعلات الإقليمية الجديدة[53] وتمثلت تلك التكتلات في تأكيد التعاون المشترك والتخلص من روابط التبعية والابتعاد شيئا فشيئاً عن معنى التحالف العسكري الأمني وإن كان ذلك ظاهرياً غير أن هذه التحالفات كما أراها لم تختفي في حقيقتها وإنما جاءت بثوب ولباس جديدين ومسميات جديدة كالترتيبات الإقليمية الأمنية الجديدة والمعاهدات والاتفاقيات الأمنية. ولنا في الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية لعام 2008م مثالاً حياً على ذلك[54].

الانفتاح الجيوبوليتيكي على العضوية بما تضمه من ترتيبات وتنظيمات بمعنى أن العضوية فيها تجاوزات الإطار الجغرافي التقليدي البحت بهذا الصدد، لترسم خريطة إقليمية دولية جديدة على أسس سياسية واقتصادية وجيوبولتيكية إذ يمكن لأي دولة ترى أن مصالحها ستتحقق بالانضمام إلى تلك الترتيبات أن تنضم[55] أي أن الإقليمية الجديدة

---

[48]- أحمد صدام الشبيبي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008م،ص9

[49]-. منعم صاحي، العمار، الهيمنة الأمريكية بين ظاهرة التجديد.. ومستدعيات التدحرج أوراق إستراتيجية العدد 109، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002م، ص1، كذلك انظر: مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط ، ط1،دار البشير للنشر، الأردن ، 1995م، ص29

[50]- محمد فايز فرحات، مجلس لتعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهادي: نحو سياسة خليجية جديدة، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي، 2005م، ص24- 25 كذلك أنظر: محمد السيد سليم، خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي، حالة الآسيان مجلة المستقبل العربي العدد 366، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أ ب 2009م، ص98- 99

[51] - حسن عبد القادر صالح التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص121- 139 كذلك انظر: حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين، مجلة شؤون عربية، العدد100، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، أكتوبر، 1999م، ص94.

[52]- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م، ص12.

[53]- ليث محمد الطعان، التجمعات الإقليمية ودور مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة الراصد الإقليمية العدد 23، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، كانون الأول ،2008م، ص1.كذلك انظر: عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، مؤسسة الأهرام القاهرة، حزيران، 1995م، ص60.

[54]- للاستزادة حول بنود تلك الاتفاقية، أنظر: اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، المكتب الإعلامي لمجلس الوزراء العراق، 2008م.

[55]- عبد اللطيف المياح، الوطن العربي وإشكالية العلاقة بين العولمة والإقليمية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 6 و 7، الجامعة المستنصرية، بغداد ، نيسان،

اكتسبت الطابع الجيوبوليتكي الشامل والمتكامل في الإستراتيجيات لبعض القوى الكبرى المتجاوزة للسياق الإقليمي المتعارف عليه كما هو الحال على سبيل المثال في عضوية تشيلي في منظومة الأبيك وقد لا تنظم دول قريبة من هذه التكتلات كعلاقة روسيا مع الأبيك، زد على عضوية الولايات المتحدة في اللجنة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن عضويتها في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وعضويتها في اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى. كما شاركت كل من بريطانيا وفرنسا واسبانيا كأعضاء منتسبين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[56] ناهيك عن نهج الإستراتيجية الأمريكية الشاملة[57] في إحياء فكرة(الماكندرية الجديدة) التي جسدها (بريجنسكي) في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) التي تبرز المكانة الحيوية والأهمية الجيوستراتيجية[58] لمنطقة القلب الأورواسيوية من خلال إنشاء سلسلة من الترتيبات الإقليمية الجديدة إذ لا تزال هذه المنطقة بموقعها الجيوبوليتيكي ملعباً وهدفاً (لصراع العولمة) الدائر حالياً من حولها وعلى أرضها ومياهها وأجوائها.

1.تعد مستوى تحليلياً متوسطاً بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدول في إطار تحليل النظم الإقليمية والتعرف إلى خصائص وأنماط التفاعلات الحاصلة فيها والتعرف على كيفية ارتباط تلك النظم بالنظام العالمي. وبذلك تساهم في معرفة مدى تشابه العلاقات الدولية للأقاليم بعضها مع البعض ولماذا تتمايز.

2.قدرتها على التعبير ليس عن مصالح إقليمية بحتة فحسب بل وامتلاكها القدرة في الاستجابة للتطورات العالمية في مختلف المجالات، وبإمكانها إعادة هيكلة العلاقات الدولية لحماية المكتسبات السياسية والتمهيد للتوحد السياسي(بعد أن اتضحت صعوبة القفز عليه) القائم على أساس التعاون الاقتصادي لتحقيق التكامل الإقليمي ودعم التنمية فالترتيبات الإقليمية – برأي أنصارها أقدر على العمل التنظيمي الفعال من التنظيمات العالمية، وهي لهذا السبب تتمتع بفرص أكبر لصيانة السلم والأمن الدوليين في النطاق الذي تنظمه، لأنها تتوافر على مقتضيات الانسجام والسرعة والفاعلية أكثر من التنظيم العالمي[59] بسبب ما يكتنف الأخير من غياب التركيز وعدم التجانس وضعف الولاء اللازم لتحقيق مقاصده فضلاً عن افتقار النظام الدولي لهيكل يستطيع اتخاذ القرار الملائم وإخفاق مساعي الانتقال به إلى حكومة عالمية نتيجة تناقض مصالح الوحدات المكونة له وتضارب مصالحها..الخ لذلك يقترحون الإقليمية بديلاً عن العالمية[60] وهنالك فريق آخر رأى أن من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل عن العالمية، بل يمكن عدها خطوة نحو بلوغها[61].

3.تتسم الإقليمية الجديدة بكونها عملية لإعادة مأسسه النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتواءم والمتغيرات العالمية الجديدة ، وبما يجعل

1999م، ص8 كذلك انظر فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص23.

[56]- أحمد الرشيدي، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص221- 222.

[57]- الإستراتيجية والإستراتيجية الأمريكية الشاملة لعل من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلاً ونقاشاً في أدبيات العلاقات الدولية هو مفهوم الإستراتيجية، هذا المصطلح الذي أصبح مرادفا ومقترناً عند الكثيرين بكل ماله من صلة(الخطة العام/ الشامل، الهدف، المستقبل) الذي انتقلت أبعادها ومراحل تطورها من الجانب العسكري إلى طابع الشمول لتمتد إلى مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وتباينت الرؤى في معنى وفحوى الإستراتيجية وأصبح لكل شيء إستراتيجية يعول عليها من يصبوا إلى تحقيق مرامية ونورد بعض من تعاريف الإستراتيجية والإستراتيجية الشاملة مثلاً (كلاورفيتز) عرف الإستراتيجية "بأنها فن استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب" أما (ليدل هارت) فعرفها بأنها" فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة" أما (اندرية بوفر) الذي أعطي لها المعنى المعاصر فعرفها بأنها فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة " أما الإستراتيجية الشاملة فهي علم وفن استخدام القدرات والوسائط المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم الإعداد والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في زمن السلم والحرب والإستراتيجية الشاملة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي هي علم وفن استخدام وتطوير قوة الأمة بمعناها الشامل في السلم والحرب لتحقيق الأهداف والغايات السياسية والسيطرة على الخصم ويعرف (بريجنسكي) هذه الإستراتيجية بأنها" ممارسة القوة الأمريكية لتتحول إلى تنظيم متفوق للقوة محركة المصادر الاقتصادية والتكنولوجية ذات الأهمية دون تأخير لغايات عسكرية، فالمجالات الأربع السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية تشكل قوة أمريكا الشاملة" أنظر: كلاوزفيتز، في الحرب ، ترجة سليم شاكر الإمامي، المؤسسة

العربية بيروت، 1965م، ص245. كذلك ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة بيرت ، 1978م، ص276. كذلك أندرية بوفر، مدخل الإستراتيجية العسكرية، ط2، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة بيروت، 1977م، ص18 وما بعدها أما مفهوم الإستراتيجية عند (بريجنسكي) فنقلا عن : موسي الزعبي، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي، ط1، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2001م، ص160.

[58] - الجيوستراتيجية بوصفها مفهوم تنطوي على استخدام العلاقة ما بين الجغرافية السياسية وقوة الدولة أو الإقليم بمنظار أوسع من منظار الجيوبوليتيك وعلى المستويين الإقليمي والعالمي. إذ برز اتجاه يركز على العناصر الجغرافية التي تتسم بالحيوية والديناميية المستمرة أكثر من تلك التي تتسم بالثبات والجمود وهي في الوقت نفسه تلك العناصر المرتبطة بأبحاث السياسة والتخطيط من هنا بدأ ينظر إلى الجيوستراتيجية على أنها التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يتناول دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو الأقاليم ومدى تأثير هذا الموقع في تحديد مركزها الإستراتيجي متناولة بالتحليل عناصر الإقليم وخصائصه ذات الأهمية الإستراتيجية كالموقع والسكان والممرات المائية والموارد الأولية ... فإذا كان موقع الدولة وأثره في حركتها السياسية والخارجية وصولاً إلى أهداف إستراتيجيتها العليا يدخل ضمن سياق الدراسات الجيوبولوتيكية فإن الخاصية الإستراتيجية (للإقليم) وأثرها على القوى الدولية المتحكمة فيه وتلك التي نريد أن تتحكم فيه لإتمام سيطرتها العالمية، تدخل ضمن تصنيف الدراسات الجيوستراتيجية للاستزادة حول هذا الموضوع أنظر: خليل أحمد خليل موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004م، ص306. كذلك أنظر: عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دارسة الإستراتيجية ، ط1، دار الرقيم للطباعة والنشر ، بغداد، 2004م، ص86، كذلك أنظر: علي محمد المياح(وآخرون) العرب وآسيا، سلسلة المائدة الحرة(46)، بيت الحكمة بغداد، 2000، ص8.

[59]- خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1991م، ص340.

[60]- Ronald Yale, Regionalism and Word Order, public Affairas Press, Washington D. C, 1985, p.p.23-29.

كذلك أنظر: جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ط2، ترجمة غازي عبد الرحمن القصبي، منشورات تهامة، السعودية، 1984م،ص139.

[61]- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص23.

من الكتل الإقليمية حلقة وسيطة بين الدول القومية من جهة النظام العالمي من جهة أخرى وهي بهذا المعنى تمثل تجديداً أو إعادة لإحياء النظم الإقليمية التي أصيبت بانتكاسة مبيرة مع المتغيرات الجديدة وإن أغلب عليها الطابع الاقتصادي في بعض الأحيان لهذا لا غرابة أن يعدها البعض نتاجاً لتطور السوق والنظام الاقتصادي العالمي بمؤسساته كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية طالما أن النظام الدولي أصبح يستند إلى أسس ومرتكزات اقتصادية بالدرجة الأولى[62] ولا سيما أن العالم غدا يتجه نحو بلورة نظام جيو سياسي واقتصادي إقليمي للمنافسة الاقتصادية وصولاً إلى الحياة الكابيتالية(الاقتصادية الرأسمالية) القادمة وعلى نحو لم يسبق له مثيل في منظومة تعدد القطبية السياسية ولكن مع مرور الوقت يقترب من الحرب الباردة الاقتصادية بين المجموعات الإقليمية والكتل الاقتصادية التي تطمح كل واحدة منها وبكل قوة إن تغدو عملاقاً عولمياً مؤثراً إزاء الآخر وحساباته[63].

1. ليست الإقليمية الجديدة نقيضاً أو بديلاً للتجارة العالمية الحرة متعددة الأطراف وإنما هي تتمة أو تكملة لها فهي، وإن كانت ترمي إلى تحرير التجارة بين الترتيبات والتكتلات الإقليمية الجديدة فإن هذا التحرير يعد خطوة مهمة نحو تحريرها خارج تلك التكتلات. فالإقليمية الجديدة يمكن أن تسهم في خلق أسواق واقتصاديات هائلة بواسطة توسيع الأسواق المحلية وتحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي وفتح الأسواقالوطنية أمام انتقال رؤوس الأموال والسلع داخل الإقليم مما يكون له دور في تحفيز أعضاء تلك التكتلات للتطور والابتكار[64].

2. إن الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة الدول التي تربطها مصالح مشتركة هي من أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر أضف إلى ذلك تأثر دول ترتيبات الإقليمية الجديدة بهذا الاتجاه وسعيهم لتعميق المصالح المشتركة للدول المكونة لها وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تتشكل مثل الترتيبات الشرق أوسطية التي تسعى الولايات المتحدة أن تكونها لخدمة إستراتيجيتها الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي[65].

3. إن الإقليمية الجديدة تساعد على إبدال العلاقات الاقتصادية المتنافرة بالعلاقات الاقتصادية المتناغمة أو المتوافقة نوعاً ما، عن طريق انتهاج النهج الوظيفي في هذه العلاقات. كما بإمكان الترتيبات الإقليمية أن تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي، فمن خلال المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الأعضاء في التكتل والتشابك في المصالح المتبادلة تتراجع فرص نشوب الصراعات داخل الإقليم وتزداد فرص الاستقرار والأمن العالميين. كما أن هذه الظاهرة ستمكن دول العالم إلى التنسيق والتعاون فيما بينها لتلافي تبديد الموارد العالمية للطاقة خلال البحث دولياً عن بدائل الطاقة، والتعاون لمواجهة استمرار تدهور البيئة[66].

4. تختلف الإقليمية الجديدة عن سلفتها أنه في الوقت التي ركزت الإقليمية التقليدية على التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي ، كأساس لبناء التنظيم الإقليمي[67] فإن الإقليميو الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول، مما يعني إمكان إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا وغير متشابهة ثقافياً أو أيدولوجياً.

5. الاعتماد على نموذج المؤسسة المرنة غير القانونية التي تتسم بها الأطر التنظيمية الجديدة على عكس ما كانت عليه في الحرب الباردة وبما يساعد على تحقيق الأهداف والمقاصد تحت خيمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العالمية وللمرونة هنا شقان: الأول هو المستوى المحدد من البيروقراطية والهيراركية بمعنى تجنب تأسيس الأمانات العامة الكبيرة. أما الشق الثاني فينصرف إلى الطابع غير القانوني وغير الإلزامي بمعنى عدم اعتماد الهيكل التنظيمي لهذه المجموعات على نظام الاتفاقيات والمعاهدات الجماعية القانونية الملزمة مقابل الاعتماد على آليات بديلة للعمل الجماعي، مثل آلية التوافق العام(Consensus) في اتخاذ القرارات داخل المجموعة[68] على نحو دفع بعض الباحثين إلى إطلاق مفهوم (الإقليمية غير الإلزامية) على هذا النمط من الإقليمية[69] وهو ما يعني عملياً إن هذه الأطر قادرة على استيعاب أطر أخرى للتعاون والتعايش معها، أو قادرة على أن تكون جزءاً أوسع للتعاون دون أن يشكل ذلك تهديداً لها.

6. في الوقت الذي ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء المؤسسات التنظيمية والأمانة العامة، وعلى الطابع الحكومي المهيمن على تلك المؤسسات نجد أن الإقليمية الجديدة اهتمت ببلورة مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون على جعل البعد الحكومي أحد أبعاد تلك المؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات وعملية التكامل الاقتصادي على نحو أطلق على التكامل في الإقليمية الجديدة اسمم(تكامل السوق) تميزاً له عن نمط الإقليمية المؤسسية القائمة على محورية دور الحكومات أي أن الإقليمية الجديدة تستند إلى التفاعل بين القطاع الرسمي ممثلاً في الحكومات والقطاعين الخاص والأكاديمي على نحو وصفت معه بالظاهرة

---

[62] - محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص41.

[63] - سيار كوكب الجميل، المجال الحيوي للخليج العربي، دراسة جيوستراتيجية، ط1، دراسات إستراتيجية (85) مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2003، ص56.

[64]- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دارسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص148.

[65]- مجدي محمود شهاب، وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحلبي، بيروت، 2006م، ص41- 42.

[66]- يوسف شرارة، مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الدولية، المطبعة المصرية العامة، القاهرة، 1996م، ص38 وما بعدها.

[67] - محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003م، 258.

[68]- محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2011، ص12.

[69] - Ross Granule, Open Regionalism and Trade Liberalization, Institute of Southeast.

(ذات الأرجل الثلاث) فقد جاء الحرص على مشاركة تلك القوى نتيجة تصاعد أهميتها النسبية والتحول في طبيعة التهديدات الجديدة التي هي موضوع التعاون وخاصة قضايا البيئة والمخدرات... الخ كما أنه في الوقت الذي ركزت فيه الإقليمية التقليدية على التكامل الاقتصادي عبر مراحله التقليدية ابتداء من خفض التعريفات الجمركية، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية، نجد أن الإقليمية الجديدة ركزت على تحرير التجارة البيئية ونقل التكنولوجية وتسهيل انتقال الاستثمارات[70].

7. إن الإقليمية الجديدة تعد منهجاً أكثر قدرة على تلبية حاجاتها في الأمن والمصالح ، وهذا ينطلق من الاعتقاد أن إيجاد حلول فاعلة للمشكلات الإقليمية لا يضمنه سوى دخول الدول التي تعنيها تلك المشكلات في تكتلات إقليمية جديدة ويشترط أن يتوفر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك كما أن الأفراد يكونون أكثر تقبلاً روابط التجمع الإقليمي من التنظيم العالمي[71] بعد أن مثلت النظم الإقليمية استجابة مقنعة لما عرف بملء الفراغ المفاهيمي والعملياتي الذي سببته فائقية المتغيرات الدولية واحتدام النتائج المتمخضة عنها[72].

زد على ما سبق رؤية البعض بأن التكتلات الإقليمية الجديدة التي تزامنت مع بروز ثورة المعلومات غدت تترتب عليها عدة أثار جيوبوليتيكية من أهمها:

أولاً: بروز عوالم جديدة ثلاثة على أساس اقتصادي تكنولوجي وليس إيدولوجي

1.العالم ما قبل الصناعي ويضم أغلب دول العالم النامي ويعتمد على المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية.

2.العالم الصناعي ويضم الدول المصنعة حديثاً ودول أوروبا الشرقية وبعض دول أوروبا الغربية، ويعتمد على الصناعة التحويلية.

3.العالم ما بعد الصناعي ويضم اليابان والولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الشمالية والغربية التي يعتمد اقتصادها على الخدمات بدرجة رئيسية.

ثانياً: تغيير أنماط التحالفات ودوافعها: إذا ابتعدت هذه التحالفات عن الدافع العسكري والأمني كمدخل لهذه التحالفات واعتمادها على أساس اقتصادي تكنولوجي، ولهذا فقد أصبح ليس من الضروري أن يكون الجوار الجغرافي شرطاً لقيام التحالفات ولعلنا نستطيع بهذا النمط من التحالفات تفسير السلوك التعاوني الإسرائيلي تجاه النمور الآسيوية الأربع (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية) والصين.

ثالثاً: ظهور ما يسمى التحالفات الفرعية الإقليمية: التي هي عبارة عن محطات للدول العظمى (المركز) في بعض دول المحيط (الأطراف) على شكل دول رأسمالية مختلفة تربطها بالدول الرأسمالية المتقدمة علاقات وثيقة من خلال التعاون القائم بين القيادة والنخب الحاكمة كحال (النظام الشرق أوسطي) الذي سيقوده إلى تعزيز وظيفة إسرائيل إقليمياً وبدعم من المركز الرأسمالي العالمي[73].

بذلك يبدو أن الترتيبات الإقليمية تأخذ أنماطاً تفاعلية عدة منها(تفاعلات منضبطة) وتكون ضمن إطار هيكل قيادي للمنظومة الإقليمية حيث تتركز القوة ومواردها في دولة واحدة أو عدد من الدول و(تفاعلات تقوم على المشاركة) إذا تنتشر القوة بين عدد كبير نسبياً بين أطراف النظام ليقوم بين الأعضاء توازي قوى مبنى على مصالح مشتركة بالتعاون فيما بينها و(تفاعلات تنافسية) تتسم بانتشار القوة بين عدد كبير من أطراف المنظومة الإقليمية فيسود التنافس بدل التعاون وتوازن نسبي للقوى بين الأطراف يظل ضامناً لعدم تطور التنافس لصراع قد يهدد المنظومة الإقليمية برمتها.

وعلى الرغم مما تقدم فإن وجهة النظر المعارضة لظاهرة الإقليمية الجديدة ترى بها مصدراً لضعف التنظيم العالمي وتهديداً للسلم الدولي وتعمل على إيجاد قوانين إقليمية وتمثل تهديداً للهوية الوطنية والاستقلال الاقتصادي وعلى الرغم من أن الإقليمية الجديدة أخذت تخطو خطوة جديدة إلى الأمام غير أن هذا لا يعني إنها بديل عن العالمية لأنها تواجه عقبات وانتقادات عدة من أهمها:[74]

1. وجود مشكلات إقليمية مهمة وخطيرة ذات طابع دولي يقتضي حلها التعاون بين كافة الدول، إذ تكون الترتيبات الجديدة غير قادرة على حلها كنزع السلاح وخطر نشوب حرب نووية..الخ[75] مما يقلل من فاعلية وكفاءة الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في تسوية الصراعات الدولية ويفرض بالضرورة تحديات جديدة على النظام الاقتصادي العالمي[76]. كما أن مشاكل الأمن هي ذات نطاق عالمي ولا بد من معالجتها بنظام عالمي حسب وجهة نظر أنصار التنظيم العالمي[77].

2. قيام القوى العظمى ذات الطموحات العالمية بالهيمنة والنفوذ التي تسعى لأن يكون لها حضور في الإقليمية الجديدة، بالعمل على تطويع

---

[70] - Max Gounelle, Relation Internationals, 3the Edition, Dalloz, Paris, 1996,p.72-75.

[71] - حازم محمد عثلم، المنظمات الدولية الإقليمية، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص137 وما بعدها.

[72] - منعم صاحي العمار، مستقبل النظام الإقليمي العربي، جامعة الدوال العربية بين الهوية والاختراق، مجلة المستقبل العربي، العدد،167، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، 1993م.،ص17.

[73] - عباس غالي الحديثي، أثر التكنولوجيا في تقسيم العمل الدولي الجديد : منظور جيوبوليتيكي، مصدر سبق ذكره، ص64- 66.

[74]- هاني الياس خضر الحديثي، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998م، ص35.

[75] - L. Claude Swords into plowshares, 3th Edition, University of press, London, 1964,p.98.

[76]- محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، 1978، ص14.

[77]- صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية. مطبعة الرشاد، بغداد 1975، ص363.

الترتيبات الإقليمية وتفكيكها وفرض ترتيبات إقليمية جديدة بحسب ما يمله عليها مصالحها[78] فضلاً عن أن تلك الطموحات قد تصطدم بمصالح الدول الأخرى الأمر الذي يدخلها في حرب وصراعات إقليمية تهدد الأمن الإقليمي والدولي بدلاً من الاتجاه نحو التعاون الدولي. كما يخشى أنصار التنظيم العالمي من انحدار المنظومات الإقليمية إلى تقسيم العالم لا خلاف ومحاور إقليمية تؤجج حمى الصراع بينها[79].

3. إذا كان الطابع الاقتصادي الأساس للإقليمية الجديدة يعتمد على فكرة بروز ثلاث كتل اقتصادية الاتحاد الأوروبي بقيادة ألمانية ومنطقة التجارة الحرة أمريكا الشمالية(النافتا)بقيادة أمريكية وتكتل دول آسيا الباسفيك (الآبيك) بقيادة يابانية تسيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية بدلاً من النظام القائم على سيطرة الدول القومية فإن الأمر سيجعل من تلك التكتلات هيكلاً أكثر تميزاً من غير شركائها وأكثر استبعاداً لهم في تعاملاتها معهم مما يؤدي إلى زيادة تهميش الدول غير المشاركة فيها مما يؤثر سلباً في السلم الدولي، فضلاً عن زيادة فرص الاحتكاك والصراع بين تلك الكتل[80] مادام العالم في ظل العولمة يتجه نحو إقامة إدارة عالمية من دون حكومات وسوق عالمية موحدة تنظم نفسها بنفسها[81].

4. بما أن الإقليمية الجديدة تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على خصوصية الدول الأعضاء ضمن إطار نظام اقتصادي معولم، فإنها ستعمل بذلك على تجزئة النظام الاقتصادي العالمي، بدلا من أن تكون لبنة رئيسية لبناء نظام اقتصادي تجاري مفتوح، ولا سيما إذا ما علمنا أنها تعمل على زيادة وخلق فرص التجارة داخل الكتل الاقتصادية المتقدمة فقط، وتحديداً في المراكز الرأسمالية العالمية، وعبر تقسيم العالم إلى فضاءات اقتصادية قارية عملاقة متعددة تتنافر فيها مختلف الشعوب والحضارات، وفضاءات تابعة لها في دول عالم الجنوب. لذا فهي لم تقدم إطاراً فكرياً أو عملياً لكيفية الربط بين التكتلات في منظومة عالمية، زد على ذلك أن التكتلات الإقليمية قد تكون دافعاً لتغليب المصالح الإقليمية المحددة، وهذا ما يدفع الدول المعنية إلى التخلي عن التزاماتها العالمية[82].

5. إن الإقليمية الجديدة ستؤدي إلى تآكل السيادة الوطنية للدول، بفعل النزوع الإقليمي المتفاقم عبر القارات الذي يتجسد في إنشاء تجمعات إقليمية مندمجة (شمال(وجنوب(وشمال – جنوب) ذات صيغة تجارية بحتة[83]. كما أن عملية الاندماج التي تقوم بها المراكز الرأسمالية العالمية سيمهد للشركات عابرة للقوميات والاستثمارات الأجنبية إدارة الدول النامية نيابة عن تلك المراكز التي ستعمد عن طريق الإقليمية الجديدة إلى تذويب الخصائص الوطنية ودفعها نحو تبني نماذج كونية تحقق أهداف الفضاءات الاقتصادية الرأسمالية[84].

6. خضوع اقتصاد دول عالم الجنوب والاقتصادات العربية على نحو خاص للموجة الإقليمية الجديدة الذي سيؤدي إلى تفكيك بنيان العمل الاقتصادي العربي وتعطيل مفهوم الأمن القومي وجعل الصورة القادمة للوطن العربي دوائر متعددة، واختراق الاقتصادات العربية وإعادة هيكلتها وربطها بالمشاريع الإقليمية لعدم قدرة هذه الدول على إنشاء تكتلات إقليمية مستقلة، أو بلورة تكتل إقليمي قوى وقادر على التفاعل مع التكتلات العالمية العملاقة، فأغلب التكتلات الاقتصادي الجنوبية حققت معدلات متدنية من التجارة البينية وتشارك بمعدلات هزيلة من الصادرات العالمية خلاف التكتلات الشمالية[85] لذا فإن أخطر تحد واجهة النظام الإقليمي العربي منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين بكمن في التهميش الذي يتعرض له نظام أو كوحدة فرعية من النظام الدولي وما ولدته من إرباك لأسسه التنظيمية وسلب لخصوصيته القومية لصالح نظم إقليمية جديدة أخرى[86] .

7. إن الإقليمية الجديدة وان كانت ذات طابع اقتصادي فإنها ذات طبيعة سياسية كما ذكر سابقا، نقوم على التجزئة السياسية من زاوية أنها تعمل على خلق كيانات سياسية (متعددة) و(جزئية) من دول ودويلات وأشباه دول قائمة بين ظهراني أمة واحدة فهي أساس مفروض ومصطنع ومرفوض من قبل الشعوب الرافضة لتلك التجزئة[87].

وتلك العيوب والسلبيات الخطيرة التي اتسمت بها الإقليمية الجديدة دفعت أنصارها لجعل التكتلات الإقليمية مفتوحة العضوية عن طريق إقناع التكتلات الكبرى بالتوسع في تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على غير الأعضاء المشاركين، وعدم إغلاق الأبواب أمام الدول الراغبة في عقد اتفاقيات تجارة حرة مع التكتل الإقليمي أو مع أحد أعضائه، في تلك

---

[78] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008م، ص58.

[79]- أنيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م، ص167.

[80]- التقرير الإستراتيجي العربي، 1991م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1992م، ص29- 30.

[81]- جان زيغلر، سادة الجدد: العولمة، النهابون، المرتزقة، الغجر، ط1، ترجمة محمد زكريا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م، ص47.

[82]- حميد الجميلي، هندسة الفضاءات الاقتصادية، دراسة في الأبعاد الجيو اقتصادية، مجلة شئون سياسة، العدد 3، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، 1994م،ص128، كذلك انظر: محمد السعيد إدريس ، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم،مصدر سبق ذكره، ص43.

[83]- الشاذلي العياري، السيادة الوطنية وظاهرة الدولية ، صراع غير محسوم، مجلة المنتدى، المنتدى العدد، 199، منتدى الفكر العربي عمان، نيسان، 2002م،ص7.

[84]- توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م، ص361. وما بعدها.

[85]- حميد الجميلي، مشاهد من غد الاقتصاد العربي في ضوء مرجعية تغريب المحتوى الاقتصادي للنظام الاقتصادي العربي، مجلة قضايا سياسية، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2002م، ص23، كذلك أنظر: محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص44.

[86] - منعم صاحي العمار، العولمة وأثرها في تهميش النظام الإقليمي، أوراق إستراتيجية العدد 16، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، أكتوبر 1999، ص1 كذلك: أنظر منعم صاحي العمار، الفكر الوحدوي العربي.. إلى أين؟ بحث استطلاعي نقدي، مجلة المستقبل العربي، العدد 240، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط1999، ص66- 73.

[87]- عبد الله محمد الريماوي، من وحي النكستين: الإقليمية الجديدة، ط1،دار الطليعة للنشر، بيروت، 1970م، ص20- 26.

التكتلات وخلق إطارات للتعاون بين تلك التكتلات ومؤسسات التجارة العالمية المتعددة الأطراف ومراقبة تقييم أدائها من قبل مجموعة الدول الصناعية الكبرى وتفعيل نشاط المؤسسات الاقتصادية الدولية وفتح عضويتها لعدد من الدول الصناعية الجديدة مثل المكسيك وكوريا الجنوبية وسنغافورة والعند وبعض دول شرق أوروبا، وفي مقدمة تلك المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتوسيع نطاق المشاركة في شؤون الاقتصاد العالمي[88].

وهكذا يبدو أنه رغم اختلاف الرؤى حول العلاقة بين الإقليمية والعالمية وأيهما يجب أن يحظى بالأولوية في تنظيم المجتمع الدولي، إلا أن الواقع يشير إلى الارتباط والتأثير المتبادل بينهما والذي يتضمنه العلاقة بين التوازن الدولي والتوازن الإقليمي والعلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي[89]. بحكم إن كليهما يشكل نسقا من أنساق تحليل السلوك السياسي في المحيط الدولي[90] فالنظام الإقليمي في أبسط معانيه هو نمط منتظم من التفاعلات بين عدد محدد من الوحدات السياسية داخل إقليم معين وتربطهم عوامل مصلحية مشتركة فهذا النظام يسهم في تعميق العلاقات الدولية وتحليلها عن طريق وحدة تحليل متوسطة بين مستوى الدولة القومية ومستوى النظام الدولي، كما يساعد على فهم سلوك الوحدات الدولية المختلفة عليه فإن العلاقة بين الإقليمية والعالمية قد تكون علاقة تعاون وأحياناً توزيع الاختصاص وفي أحيان أخرى علاقة توجيه وإشراف خصوصاً إذا ما علمنا بأن النظام العالمي يتكون من أنظمة لإقليمية فرعية تتفاعل فيما بينها أكثر من تفاعلها مع بقية أعضاء المجتمع الدولي.

خلاصة

اضحت ظاهرة الاقليمية الجديدة من أهم ظواهر الحياة السياسية والاقتصادية الولية المعاصرة ، وشكلت عامل رئيسي في مناقشة ومعالجة القضايا الاقليمية داخل إطار جماعي يسهم في تقوية قوة الدول الاعضاء في التجمع الاقليمي ، وقد خلصت الورقة الي أهمية النظم الاقليمية الجديدة كما توصلت الورقة الي عدد من النتائج والتوصيات.

النتائج

1- عززت التطورات العالمية المعاصر وتشابك وتداخل القضايا بين دول العالم الحاجة الي بروز كيانات فوق الدولة تمتلك الامكانات والقدرات لمواجهة هذه التحديات وكان نتاج ذلك التنامي الكبير للنظم الاقليمية التي تحقق التعاون والتكامل بين دول الاقاليم المختلفة لمواجهة المخاطر والتحديات التي فرضتها العولمة

2- تمثل النظم الاقليمية منتدي وآلية لمعالجة قضايا نزاعات الحدود والموارد والشروط التبادل التجاري وتنظيم كافة علاقة التعاون بين دول النظام الاقليم المحدد.

التوصيات

1- ضرورة تبني دول العالم عامة والعالم الثالث علي وجه الخصوص لمنهج النظم الاقليمية الجديدة في ادارة وحل النزاعات واستغلال الموارد المشتركة بين هذه الدول

2- ينبغي ضرورة مراعاة التوازن بين حاجات الدول الاعضاء وحاجة النظام الاقليمي عند صياغة النظام الاساسي للمنظمومة الاقليمية ، كما يجب مراعاة التماثل في الجوانب السياسية والثقافية والتكافؤ الاقتصادي حتي يتم ضمان نجاح النظام الاقليمي.

---

[88]- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص151.

[89] - خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج1، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013م، ص7- 8 كذلك أنظر: محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة، وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978م، ص233.

[90]- فخري رشيد مهنا وصلاح الحديثي، المنظمات الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، (د،ت)، ص5.